الهندي في ميزان الجامي في قسم المرفوعات من شرح الكافية

الدكتور حسين يوسفي
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية
وآدابها، بجامعة مازندران الإيرانية
h.yosofi@umz.ac.ir

الدكتور مهدي شاهرخ
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية
وآدابها، بجامعة مازندران الإيرانية
m.shahrokh@umz.ac.ir

نادر زاهدي‌فر
طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها،
بجامعة مازندران الإيرانية
naderzahed89115@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الكافية، شرح الجامي، شرح الهندي، الاعتراض، الانتصار.

كيفية اقتباس البحث

يوسفي ، حسين، مهدي شاهرخ ، نادر زاهدي فر، الهندي في ميزان الجامي في قسم المرفوعات من شرح الكافية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:١.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Al-Hindi in the balance of Al-Jami in the raised section of the explanation of Al-Kafiya

Dr. Hossein Yosofi
Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, University of Mazandaran, Iran

Dr. Mehdi Shahrokh
Associate Professor, in the Department of Arabic Language and Literature, University of Mazandaran, Iran

Nader Zahedifer
PhD student in the Department of Arabic Language and Literature, University of Mazandaran, Iran

Keywords : sufficient, al-Jami's explanation, al-Hindi's explanation, objection, victory.

How To Cite This Article
Yosofi, Hossein, Mehdi Shahrokh, Nader Zahedifer, Al-Hindi in the balance of Al-Jami in the raised section of the explanation of Al-Kafiya , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2024,Volume:14,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

" Al-Kafiya" is one of the valuable books in the science of grammar, which was written by Ibn Al-Hajib in the seventh century AH, and due to its comprehensiveness of the branches and rules of grammar, and its comprehensiveness of its provisions and complexities with good organization and arrangement, it became accepted among people and became popular in the countries of Islam. A group of scholars explained

it and solved its jokes, even the compiler himself, and his explanations amounted to more than one hundred and fifty explanations. Among the most important and well-composed of these commentaries are the two commentaries by al-Hindi and al-Jami. In his commentary, al-Hindi objected to Ibn al-Hajib at times, and in his explanation al-Jami tried to resolve the objections of al-Hindi and other commentators of al-Kafiyah. This study was based on the analytical descriptive method in explaining and classifying Ibn al-Hajib's victories in resolving al-Hindi's objections to al-Kafiyya in the Marfu`at section. The results of the study indicate that al-Jami, in refuting the objections received against Ibn al-Hajib, followed the method of abbreviation, not in his perseverance to state all the objections, but he explains the text in a way that is safe from the occurrence of objections to it, and brings the objections of al-Hindi to ten in the raised ones, three of these places are not a real objection, but Al-Hindi responded to the objection contained in the text, but since his answer to the objection was weak and it was necessary to rectify Ibn Al-Hajib's statement, Al-Jami rose to respond to it. to answer originally.

الملخص

"الكافية" من الكتب القيمة في علم النحو،و الذي كتبه ابن الحاجب في القرن السابع الهجري ولجامعيته لفروع النحو وقواعده، وشموله لأحكامه ومعاقده بحُسْن التنظيم والترتيب، صار مقبولاً فيما بين الأنام وشاع صيّته في بلاد الإسلام. وقام بشرحِه وحلّ نكاته طائفةٌ من العلماء حتى المصنّف نفسه وبلغتْ شروحه أكثر من مائة وخمسين شرحاً. ومن أهمّ هذه الشروح وأحسنها تأليفاً: الشرحَيْن للهندي والجامي، اعتَرَضَ الهنديُّ في شرحه على ابن الحاجب أحياناً وحاوَلَ الجامي في شرحه أن يحلّ اعتراضات الهندي وغيره من شُرّاح الكافية وقام بالدفاع عن ابن الحاجب، فانتصر له في دفع الاشكالات. وقامت هذه الدراسة معتمدةً على المنهج الوصفي التحليلي في تبيين وتصنيف انتصارات الجامي لابن الحاجب في حلّ اعتراضات الهندي للكافية في قسم المرفوعات. ونتائج الدراسة تشير إلى أنّ الجامي في دفع الاعتراضات الواردة على ابن الحاجب مشى منهج الاختصار، وليس في دأبه التصريح بكلّ الاعتراضات بل يشرح المتن على وجه يكون سالماً من ورود الاعتراض عليه ويصل اعتراضات الهندي إلى عشرة في المرفوعات، ثلاثة من هذه المواضع ليس اعتراضاً حقيقياً بل قام الهندي بالجواب على الاعتراض الوارد على المتن ولكن لما كان في إجابته للاعتراض ضعفٌ ولزومُ استدراك قولِ ابن الحاجب، قام الجاميُّ

بالردّ عليه، فأجاب لسبعةٍ من هذه العشرة، وفي اعتراضين منها وَافَقَ الهنديَّ، وشَرَحَ المتنَ مقتبساً من شرحه، وفي واحدة منها لم يَتَعَرَّضْ للجواب أصلاً.

المقدمة

الكافية من أشهر كتب ابن الحاجب النحوية، وهي مقدمة شاملة في علم النحو، عمد في تأليفها إلى الإيجاز والاختصار، سالكاً طوراً جديداً في التأليف النحوي (عبدالماجد، ٢٠١٥: ٦) فقد ألف كتابه "الكافية "بصياغة جديدة أهلته بأن يمثّل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي، تتميز بالمنهجية والاختصاص، وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول، وذلك ما يتطلبه الإتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة (الرفاعي، ١٩٨٣: ١٩) وهذا الكتاب مع إجازته واختصاره جامع لكل مسائل النحو وقضاياه، وقد أعجب العلماء به في كل العصور والأمصار، وشحذ قرائح الشعراء والأدباء والكتاب والمؤلفين. ونظراً لإعجاب العلماء بها أقبلوا عليها بالشروح والتعليقات والاختصارات والنظم وتعددت شروحها ومنظوماتها لأفاضل العلماء منذ عصره وحتى الآن. فهذا الكتاب في النحو كتاب صغير الحجم كثير العلم لاشتماله على جلّ أقوال النحويين، مع زيادات شريفة وأبحاث نفيسة وقواعد لطيفة وضوابط كلية استقل بإبداعها مصنّفه، لكن لما كان في عباراته انغلاق وفي ألفاظه إيجاز صعب على الطالبين فهم مقاصده وعسر على المبتدئين استخراج مطالبه، مع أنّ مؤلفه، رحمه الله، شرحه شرحاً أشكل من الكتاب، ولولا ذلك الشرح لما أمكن تحليل الكتاب. وبهذا حظيت الكافية باهتمام من جمهرة النحاة المعاصرين لابن الحاجب والمتأخرين عنه، فهي تحتل المرتبة الأولى بكثرة الشروح والتعليقات والنظم، حيث لم يصل أيّ مصنف من مصنفات النحاة إلى ما وصلت إليه الكافية، وبهذا يمكن القول بأن الكافية أبرز كتاب اكتسب شهرةً واسعةً عند النحاة، وما كان ذلك إلا أنّه جديد في منهجه وإتجاهه التعليمي، مشوق في مادّته (مختار محمد، ٢٠١٨: ٣٨)

تسابق النحاة إلى شرحها، وذلك لملاءمتها للدرس النحوي من حيث أنّها على وجازتها قد حوت مقاصد النحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهلتها لذلك، ومن النحاة من ولع بها ولعاً شديداً حتى نسب إليها فاشتهر بالكافِيَجي. ومن مظاهر إعجاب العلماء بها واعتزازهم كثرة ما قيل في حقّها حتى أنّها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيها شعراً، من ذلك قول بعضهم:

مَـا أَبْصَـرَتْ عَـيْنٌ بِمِثْـلِ الْـكَافِيَةِ ... مَجْمُـوْعَةٌ تُـدْرِي الْمَـآرِبَ شَـافِيَةَ

يَـا طَالِبـاً لِلنَّـحْوِ إِلْـزَمْ حِفْظَهَـا ... وَاعْـلَـمْ يَقِيْنـاً أَنَّهـا لَـكَ كَـافِيَـة

(نقلاً عن: الرفاعي، ١٩٨٣: ٣١)

بلغت شروحها أكثر من مائة وخمسين ١٥٠ شرحاً ما بين عربي، وفارسي، وتركي وبسببه بلغت مبلغاً كبيراً من الشهرة والانتشار بفضل ما توافر له من إقبال الشراح والدارسين، ومن أهمّ هذه الشروح وأحسنها تأليفاً الشرحَيْن للهندي والجامي.

وقد هدف هذا البحث إلى جمع اعتراضات الهندي للكافية في القسم المرفوعات ومناقشتها لمعرفة وجاهتها من عدمها، في ذيل إجابات، فمن أهداف البحث ما يلي:

١- دراسة انتصارات الجامي في شرحه الفوائد الضيائية لابن الحاجب في دفع اعتراضات الهنديّ بالوصف والتحليل وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً.

٢- توسيع فهم المتون للطلاب والباحثين من خلال جواب الاعتراضات الواردة على المتن، لأن تبيين الانتصارات التي وردت في كتاب الفوائد الضيائية مع بيان الردود والاعتراضات يُوسِّعُ قدرةَ تحليل النصوص لطلاب العربية.

٣- وأن دراسة هذه الاعتراضات- فوق ما تكشفه من وجاهتها أوعدمها – توضّح مكانة وقدرة الجامي في الإجابة والتأويل والتطبيق بين المتعارضات. وهو سرُّ عناية العلماء بعده على شرحه.

وللوصول إلى هذه الأهداف يكون البحث أمام الأسئلة التالية

١- بأيّ شكل أجاب الشارح بالاعتراضات الواردة من قبل الشرّاح على الماتن؟

٢- ما مقدار ترجيحات الجامي لنصّ المصنف أو آراء أخرى؟

٣- بما وكيف استشهد في تأييد نص المصنف أو ردّه؟

وأما المنهج الذي اتبعه الباحث في هذا المقال لنيل النتيجة المتأملة – تبعاً لطبيعة الموضوع- فهو المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الدراسات المكتبية لأنه منهجٌ صالحٌ لمثل هذه البحوث، فإنّه ينطلق من التوصيف والتحليل معاً مما هو جديرٌ لإطار هذا البحث.

خلفية البحث

إنّ الباحثين تفحصوا كثيراً كي يجدوا دراسة مختصة بهذا الموضوع ولكي يعثروا على بحوث سابقة تساعدهم في إنجاز هذا البحث، لكنّه بعد بذل الجهود اللازمة لم يعثروا على شيء من ذلك، بل لم يجدوا إلا القليل من دراسات شتى تناولتْ جوانب غير التي عزموا على دراستها في الشرح فمن أقرب هذه البحوث وأهمهما مقال كتبه الباحثان علي كاظم المشري و ثائر عبدالكريم البديري بعنوان: "*مواقف الشارح الهندي واختياراته في شرحه على الكافية*"، في مجلة القادسية للعلوم الاسلامية، العدد ٢٠١٣/١م، المجلد السادس عشر، عرض الباحثان في أثناء البحث مواقف الهندي من آراء النحاة ما بين الموافقة والمخالفة والدفاع والاستدراك، وأيضاً تناول

البحث إشارات الشارح الهندي إلى أصول النحو السماع والقياس وموقفه من العامل النحوي، وذكر شواهد الشرح التي تمثل بها الشارح والتي تدعم المسألة أو القاعدة النحوية أو رَدَّها والتي تنوعت بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف وأقوال العرب وأمثالهم، وأشعارهم، فضلاً عن عرض المفاهيم الأصولية التي وردت في شرح الهندي.

شرح الهندي على الكافية

للقاضي ملك العلماء شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادي، صاحب متن "إرشاد النحو" و "شرح قصيدة بانت سعاد" المشهور بالهندي المتوفى سنة ٨٤٩ق. (الزركلي، ٢٠٠٢: ١/١٨٧؛ والبازخيلوي، ١٣٩٩: مقدمة الكتاب) لم يعتمد الشارح الهندي في شرحه للكافية على نحاة معينين، أو مذهب نحوي محدد وإنما أورد آراء كثير من النحاة بصورة متفاوتة ويظهر ذلك جلياً من خلال ذكره للكتب في أثناء شرحه. وكان للشارح الهندي مواقف من آراء النحاة ما بين الموافقة والمخالفة والدفاع والاستدراك، وكل ذلك بحسب ما يراه في المسألة النحوية، إذ لم يتابعه في كل ما يراه من غير تثبت، وكذلك لم يكن يعترض عليه في كل ما يراه. (المشري والبديري، ٢٠١٣: ١١)

شرح الجامي على الكافية

شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية هو الذي كتبه عبدالرحمن الجامي لابنه في القرن التاسع للهجرة الموسوم بـ "الفوائد الضيائية "المشهور بين الايرانيين بـ"شرح مُلّا" وهو شرحٌ له أسلوبٌ غريبٌ جامعٌ لفوائد النحو جلّها، حاوَلَ فيه أن يحلّ مشكلات الكافية وقام بالدفاع عنه وأجاب عن الاعتراضات التي أُورِدَتْ علي ابن الحاجب من جانب شُرّاح الكافية سيما الهندي، فانتصر له في دفع الاشكالات.

البحث والدراسة

الشارح الهندي في مواضع كثيرة من شرحه للكافية موافق لابن الحاجب، ولم يكن هو مسلماً بكل آرائه ولا معترضاً بكلّه، بل وقف مواقف مختلفة فتارة يكون راداً له وأخرى مرجحاً لآرائه بحسب ما يراه ويرتضيه وتارة يفسّر كلام ابن الحاجب بما هو غير مرضيّ عند المحققين. ومن هذا المنطلق قد هدف الباحثون إلى جمع اعتراضاته لابن الحاجب في قسم المرفوعات ومناقشتها لمعرفة وجاهتها من عدمها، فيما يلي تأتي إجابات الجامي عن ايراداته

١- في تعريف المرفوع

بدأ ابن الحاجب كلامه في بداية قسم المرفوعات بتعريف المرفوع وقال: «المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٦)

أخرج الهندي في شرح قوله: "على علم الفاعلية "الرفع المحلي من المرفوعات، لأنّ اللفظ لا يشمل عليه، فلا يكون "هولاء "في نحو: "جاءني هولاء "مرفوعاً عنده. حيث قال: «"علم الفاعلية " أي: على علامتها، حركة أو حرفاً. وهما الرفع والواو والألف لفظاً أو تقديراً. فالإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو: "جاءني هؤلاء "مرفوعاً إذ مبني الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً» (الهندي، ١٣١٠ق: ٣٢)

كلام الهندي في هذا المكان إنّما يكون صحيحاً إذا كان المرفوع محصوراً في الإسم المعرب فقط ولم يشمل المبني، ولكن ليس هذا صحيحاً عند ابن الحاجب لأنّه يبحث عن أحوال الفاعل إذا كان ضميراً متصلاً وهو مبني. فلو جعل الرفع مخصوصاً بغير الرفع المحلي لكان تعريف المرفوع غير صادق على الفاعل المبني في مثل"جاءني هولاء"، فلا يكون تعريفه للمرفوع، جامعاً لأفراده. فيجب ألا يخص التعريف على وجه يوجب خروج الإسماء المبنية التي وقعت فاعلة عنه، كما فعله الهندي في شرحه.

فقد ردّ الجامي قول الهندي بقوله: «والمراد باشتمال الإسم عليها، أن يكون موصوفاً بها لفظاً أوتقديراً أو محلاً. ولا شكّ أنّ الإسم موصوفٌ بالرفع المحلي، إذ معنى الرفع المحلي هو أنّه في محلّ لو كان ثمة معربٌ لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً، وكيف يختصّ الرفعُ بما عدا الرفعَ المحليَّ وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل اذا كان مضمراً متّصلاً كما سيجيء» (الجامي، ٢٠٠٩: ١٤٨) الجامي ردّ في هذا المقام لِما حَقَّقَه الهنديُّ، بتوسيع دليله بقوله "لفظاً أو تقديراً" إلى "لفظاً أو تقديراً أومحلاً "باضافة قوله "محلاً"، وشَنَّعَ عليه بأنّ دليلَك يثبت نقيضَ دعواك، لأنّ الهندي قال: إذ مبني الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً. فأورد الجامي عبارته جواباً عليه، من باب إلزام الخصم بما قاله من قبل.

٢- في بحث وجوب تقديم الفاعل على المفعول

قال ابن الحاجب: «واذا انتفى الإعراب فيهما لفظاً والقرينة. . . وجب تقديمه» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٢٧)

ردّ الهندي كلام ابن الحاجب بأنّ القرينة أعمّ من الإعراب وشاملة له، فذكرها مستغنٍ عن ذكره، فينبغي للمصنّف الاكتفاء بذكر القرينة حيث قال: «وكان يكفيه أن يقول: وإذا انتفى القرينة، إذ الإعراب من القرائن» (الهندي، ١٣١٠ق: ٣٤)

والجامي انتصر لابن الحاجب وردّ كلام الهندي بقوله: «"والقرينة أي الأمر الدالّ عليهما لا بالوضع، إذ لا يُعهَدُ أن يُطلَقَ على ما وُضِعَ بإزاء شئ أنه قرينة عليه. فلايردّ عليه أنّ ذكر الإعراب مستغنىً عنه إذ القرينة شاملة له» (الجامي، ٢٠٠٩: ١٥٤)

يقسم الجامي الدلالة إلى قسمين: الدلالة بالوضع والدلالة لا بالوضع. وحاصل الدفع: أنّ دلالة الإعراب بالفاعل والمفعول، بوضع الواضع. ودلالة القرينة عليهما لا بالوضع، لأنّ القرينة لم تعهد إطلاقها على الإعراب الذي وضع في مقابلة الفاعلية أو المفعولية، فإنّه لا يُقال أنّ ضمة زيد مثلاً في نحو "جاءني زيدٌ"، قرينة على فاعليته. فلم تشمل القرينة للإعراب وغيره حتى يكون ذكر الإعراب مع القرينة مستدركاً.

٣- في بحث المبتدأ والخبر

عرّف ابن الحاجب المبتدأ بقوله: «فالمبتدأ هو الإسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٣٥)

اعتُرِضَ على كلام ابن الحاجب في تعريفه للمبتدأ بأنّ التعريف ليس بجامعٍ، لخروج "بحَسبِك درهمٌ" لأنّه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية لدخول الباء عليه، مع أنّه مبتدأ. فللخروج من هذا الاعتراض، فسّر الهندي بأنّ المراد من العوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر، نحو باب "إنّ "و"كان"، بحسب ما فسّره الزمخشري في المفصّل حيث قال: «. . . التجرّد عن العوامل التي من شأنها أن تدخل عليهما وهي الأبواب الثلاثة وفروعها، ليس إلّا. . . ولا يرد عليه نحو "بحسبك درهم"، لأنّ الزائد غير معتدّ به» (الهندي، ١٣١٠ق: ٤١)

والجامي ردّ ما فسّره الهندي للخروج من هذا الاعتراض، لأنّه جواب ضعيف وقد بقي الاعتراض على حاله بهذا التفسير. وقام بالدفاع عن المصنف حيث قال: «أي: الإسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً، واحترز به عن الإسم الذي فيه عامل لفظي، كإسميْ إنّ وكان. كأنّه أراد بالعامل اللفظي: ما يكون مؤثراً في المعنى، لئلا يخرج عنه مثل: "بحسبك درهم"» (الجامي، ٢٠٠٩: ١٨١)

هذا هو الجامي يدافع عن كلام ابن الحاجب ويردّ ما هو عارض لكلامه ويفسّر كلامه بما هو مرضي لدى المدققين. ودَفَعَ الاعتراض الوارد في نحو بحسبك درهم بأنّ الباء غير مؤثرة في المعنى، لأنّ المراد من العوامل اللفظي ههنا، ما يكون مؤثراً في المعنى كما هو مؤثر في اللفظ.

٤- في بيان مذهب الفراء في التنازع

نقل ابن الحاجب خلاف الفراء في جواز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل قائلاً: «وجاز خلافاً للفراء» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٣١) يعني أنّ الفراء لا يجوّز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل، لأنّ أحد المحظورين أعني الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل، لازمٌ فيه.

لا يقبل الهنديُّ مثل الرضي فيما سبق هذا النقلَ من الفراء ويقول: «ورُوي عنه تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر، كما في صورة تأخير الناصب، يقال: "ضربني وأكرمني زيدٌ هو" و"ضربني وأكرمت زيداً هو" ورواية المتن غير مشهورة عنه» (الهندي، ١٣١٠ق: ٣٨)

والجامي فسّر المتن بما يلي: «وجاز أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل "خلافاً للفراء" فإنّه لا يجوّز إعمال الفعل الثاني عن اقتضاء الفعل الأول الفاعل لأنّه يلزم على تقدير إعماله: أمّا الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: "ضربني وأكرماني الزيدان"، و"ضربني وأكرمت الزيدان"، أو "ضربني وأكرمتها الزيدان" ولا يلزم حينئذ محظور وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وقيل: رُوي عنه تشريك الرافعين، أو إضماره بعد الظاهر كما هو صورة تأخير الناصب، تقول: "ضربني وأكرمني زيد هو"، و"ضربني وأكرمت زيداً هو". ورواية المتن غير مشهورة عنه» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/ ١٦٩)

والجامي في هذا المكان فسّر المتن بما فسّر الهندي به، واعترض هو أيضاً على ابن الحاجب بأنّ ما في المتن غير مشهور عنه. ويمكن أن يكون مراد الجامي من قوله: "ورواية المتن غير مشهورة عنه" أنّ رواية المتن على ما فسّرناه غير مشهورة كما أشار إلى هذا الاحتمال ملا عبدالرحمن في حاشيته (عبدالرحمن، لاتا: ١١٤) على أنّ ابن الحاجب لم يذكر مذهب الفراء أصلاً بل قال: «وجاز خلافاً للفراء» فلا يعلم أن يكون مراده بقوله "خلافاً للفراء " هو خلافه عن مذهب الجمهور، بتشريك الرافعين، أو بإعمال الأول، أو بإضماره بعد الظاهر! كما أورده الباسولي (الباسولي، ١٤٠٩ق: ٢٠٧) فلا يمكن للشارحين الحكم بأنّ الرواية المتن غير مشهورة عنه، فالصحيح للهندي والجامي، القول بأنّ رواية المتن على ما فسّرناه غير مشهورة عن الفراء.

٥- مثال المصنّف في بحث نائب الفاعل

قال ابن الحاجب: «وإذا وُجِدَ المفعول به تعيّن له، تقول: "ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره"» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٣٤) الشارح الهندي اعترض على ابن الحاجب في قوله: "في داره" بلزوم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة، حيث قال: «"في داره" مفعولبه بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور، وأما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقديرَ "في" شرطَ النصب، لا شرط المفعول فيه، فيلزم تكرار نظير ظرف المكان، وترك نظير المفعولبه بالواسطة» (الهندي، ١٣١٠ق: ٤٠)

وحاصله أنّ ذكر قوله: "في داره" بعد قوله: "أمام الأمير" تكرارٌ؛ لأنّ "في داره" ظرفُ مكانٍ وقد مرّ له مثال بقوله "أمام الأمير"

والشارح الجامي ردّ عليه بقوله: «"في داره" جار ومجرورٌ، شبيهٌ بالمفاعيل» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/١٧٩) يعني أنّ المصنّف ذَكرَه بلحاظ الجار والمجرور، لا بلحاظ الظرفية.

فإن قيل بعد هذا الجواب: فعلى هذا يلزم الخروج من البحث؛ لأنّ البحث في المفاعيل التي يصحّ أن تقع موقع الفاعل، فإذا لم يُلاحظ في "في داره" ظرفيّته، خرج من البحث. فأجاب الجامي بأنّه شبيهٌ بالمفاعيل في كونها فضلة وفي أنّه مفعول بواسطة حرف الجر. (الباسولي، ١٤٠٩ق: ٢١٧) ومعناه أنّ "في داره" التي هي مفعول فيه بالواسطة، شبيهٌ بالمفاعيل بلا واسطة. فجواب الجامي عند الباحث قوي وبه يندفع الإشكال الذي أورده الهندي.

٦- في بحث نائب الفاعل عند قوله: «فإن لم يكن فالجميع سواء»

أورد الهندي على قوله "فالجميع سواء" اعتراضاً وأجاب عن الاعتراض الوارد أيضاً وناسب أن يقول الماتن مكان قوله فإن لم يكن فالجميع سواء:" فإن لم يكن فالبواقي سواء"، لكونه أخصر وأظهر حيث قال: «فإن قيل لو أريد الجميع مع المفعولبه لم يستقم، لابتنائه على قوله فإن لم يكن، وإن أريد جميع ما سوى المفعول به، فهي سواء مطلقاً، وجد المفعولبه أو لم يوجد. قيل المراد إن لم يوجد المفعولبه فجميع ما سواه سواء في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز، أو المراد إن لم يوجد المفعولبه فجميع ما يذكر في التركيب من المفاعيل سواء وإن وجد فجميع ما يذكر فيه منها ليس بسواء لترجيح المفعولبه. ولو قال والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر» (الهندي، ١٣١٠ق: ٤٠)

والجامي قرأ ما في الهندي وشرح المتن بصورة يخرج من هذا الاعتراض حيث قال: «"وإن لم يكن" أي: وإن لم يوجد في الكلام مفعولبه "فالجميع" أي: جميع ما سوى المفعول به "سواء" في جواز وقوعها موقع الفاعل» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/١٧٩)

حاصل الاعتراض أنّ المفعول به إما أن يكون داخلاً في الجميع وإمّا أن يكون خارجاً عنه وكلاهما باطلان. أما الأول فهو ظاهر لتنافيه بقوله: "فإن لم يكن" لأنّ معناه فإن لم يوجد المفعولبه في الكلام. أما الثاني فلأنه يلزم منه أنّ التسوية بين المفاعيل مقيدة بعدم وجود المفعولبه، مع أنّ التسوية بينها متحققة مطلقاً سواء وجد المفعولبه أو لم يوجد» (البازخيلوي، ١٣٩٩: ١/ ٣٣٦) فالشارح الجامي اختار الشقّ الثاني حيث قال: "أي جميع ما سوى المفعول به" وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة» (الباسولي، ١٤٠٩ق: ٢١٧) وأشار إلى الاعتراض الوارد في اختيار الشق الثاني بقوله: "في جواز وقوعها

موقع الفاعل" يعني أنّ جميع ما سوى المفعولبه متساوية في جواز إقامتها مقام الفاعل، وإن كان المفعولبه موجوداً فتلك المفاعيل متساوية في عدم إقامتها مقام الفاعل، فأراد الجامي من أنّ المراد بالاستواء ليس مطلق الاستواء بل استواء في جواز وقوعها، فخرج من كلّ الاعتراضات سالماً. ولم يتعرض إلى جواب ما قاله الهندي: "ولو قال والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر" لأنّه ليس في دأبه التصريح بكلّ الاعتراضات بل يشرح المتن على وجه يكون سالماً من ورود الاعتراض عليه.

٧- في بحث تعريف المبتدأ

عرّف ابن الحاجب المبتدأ بقوله: «هو الإسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٣٥) وفسّر العوامل اللفظية في شرحه بنواسخ المبتدأ والخبر، حيث قال: «احتراز ممّا تدخل عليه إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها، لأنّه في المعنى مثله» (ابن الحاجب، ١٣١١ق: ٢٣)

ابن الحاجب في هذا التفسير تابع الزمخشري في المفصل، وبتفسيره لا ينتقض التعريف بـ"بحسبك درهم" لأنّ الباء ليس من نواسخ المبتدأ والخبر.

ولكن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ وأيضاً الزمخشري عرّف المبتدأ والخبر معاً ولأجله فسّر العوامل اللفظية بالأبواب الثلاثة، لكنّ المصنّف عرف المبتدأ وحده ولهذا قال الهندي معترضاً عليه بأنّ اللائق على المصنّف أن يطلق ولا يخص عاملاً دون عامل، حيث قال: «فسّر الزمخشري في المفصّل العوامل اللفظية بباب "كان وإنّ وعلمت"، حيث قصد بيان ما هو مشترك بين المبتدأ والخبر قائلاً: هما الإسمان المجردان عن العوامل اللفظية للإسناد والمشترك بينهما التجرّد عن العوامل التي من شأنها أن تدخل عليهما وهي الأبواب الثلاثة وفروعها، ليس إلّا. والمصنّف عرّف المبتدأ وحده، فبالأحرى أن يطلق فاعرف ولا يرد عليه نحو "بحسبك درهم" لأنّ الزائد غير معتدّ به» (الهندي، ١٣١٠ق: ٤١)

والجامي لا يسعى إلى الردّ على الهندي وبالعكس يقبل اعتراضه ويشرح المتن على ما مشى اليه الهندي، حيث قال: «أي: الإسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلاً» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/١٨١) وعلى الرغم أنّ النكرة في سياق النفي يُفيد العموم، أكّد الجامي النفي بقوله "أصلاً" للردّ على ما فسّره المصنف. قال عبدالرحمن في حاشيته على الفوائد الضيائية: «وإنّما أكّد النفي بقوله: "أصلاً" رداً على من زعم أنّ المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب "إنّ وأخواته" لئلا ينتقض التعريف بقولك "بحسبك درهمٌ"؛ وذلك لأنّ الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ» (عبدالرحمن، لاتا: ١٢١) وأشار الجامي إلى ما أجاب الهندي

عن النقض الوارد على التعريف بـ "بحسبك درهمٌ" بقوله: « وكأنه أراد بالعامل اللفظي: ما يكون مؤثراً في المعنى، لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهمٌ» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/١٨١) لأنّ الهندي أجاب عن "بحسبك درهمٌ "بزيادة الباء، والحرف الزائد لا تأثير له في المعنى، فما قاله الجامي اقتباس من قول الهندي والرضي فيما سبق.

٨- اعتراض الهندي في ترتيب الكلام

ابن الحاجب بعد بيان إصالة تقديم المبتدأ، شرع ببيان مسوّغات الابتداء بالنكرة. والهندي اعترض عليه مثل الرضي وقال ينبغي للمصنّف أن يذكر بعد بيان إصالة التقديم، مواضع وجوب التقديم والتأخير، وبعده يشرع ببيان إصالة التعريف بالالتزام بقوله "وقد يكون المبتدأ نكرة إلى آخره"، حيث قال: «اعلم أنّ للمبتدأ أصلين: التقديم ثمّ التعريف، فبيّن أحدهما بالتصريح والآخر بالالتزام؛ لأنّ بيان قلة التنكير يستلزم بيان إصالة التعريف، أيضاً إنّ بيان التنكير عند بيان إصالة التقديم غير ملائم، وكان الأولى أن يذكر هنا قوله: وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام. . إلى آخره ممّا وجب فيه هذا الأصل أوتخلفه. وإذا كان المبتدأ نكرة يلزم تأخيره وتخلف هذا الأصل في بعض الوجوه وذلك إذا كان الخبر مصححاً له نحو "في الدار رجلٌ"، لعّل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا المناسبة التلفيق» (الهندي، ١٣١٠ق: ٤٣) الجامي على خلاف منهجه لم يتعرّض إلى جوابه أيضاً، مع إمكان الجواب لاعتراضه الذي ذكرته فيما قبل في ايرادات الرضي.

٩- في بحث خبر "إنّ وأخواتها"

قال ابن الحاجب في تعريف خبر إنّ: «هو المسند بعد دخول هذه الحروف» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٤٢) يردّ على المصنّف بأنّ هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه، لأنّه يصدق على "يضرب" في قولنا: "إنّ زيداً يضرب أبوه" لأنّه مسند بعد دخول إنّ، مع أنّ المسند هو مجموع قوله: "يضرب أبوه" دون "يضرب" فقط» (البازخيلوي، ١٣٩٩: ١/٣٩٨) فأجاب الهندي عن هذا السؤال بقوله: «والمراد بقوله المسند، المسندُ إلى إسم "إنّ" بلا تبعية، فلا يرد "يضرب" في "إنّ زيداً يضرب أبوه"» (الهندي، ١٣١٠: ٤٩) لأنّ المسند إلى إسم إنّ هو مجموع "يضرب أبوه." ولما ضعف هذا الجواب عند الجامي قام بردّه ونصرة ابن الحاجب للخروج من هذا الاعتراض، لأنّه يلزم من جواب الهندي، استدراك قول المصنف: "بعد دخول هذه الحروف".

ردّ الجامي على الهندي بقوله: «المسند إلى شئ آخر» (الجامي، ٢٠٠٩: ١ /٢١٥) ولم يقل: إلى إسم إنّ كما قاله الهندي. ووجه الردّ ما ذكره فيما بعده حيث قال: «والمراد بدخول هذه

الحروف عليهما، وردُها لإيراد أثرٍ فيهما لفظاً ومعنىً. فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا: "إنّ زيداً يقوم أبوه"، فإن "يقوم" ههنا من حيث إسناده إلى "أبوه"، ليس ممّا يدخل عليه "إنّ" بهذا المعنى، بل إنّما دخل على جملةِ "يقوم أبوه" فلا يحتاج إلى أن يُجاب عنه بأنّ المراد بالمسند، المسندُ إلى أسماء هذه الحروف ويلزمَ منه استدراك قوله "بعد دخول هذه الحروف"» (الجامي، ٢٠٠٩: ١/٢١٦)

ويتبين من هذا، أنّ جواب الجامي أحسن وأدقّ من جواب الهندي. ووجه حسنه عدمُ استدراك قول المصنف "بعد دخول هذه الحروف" لأنّ المتبادر إلى الذهن من المسند، المسند إلى مطلق الشئ، لا المسند إلى أسمائها. والهندي قد حمله على التأكيد حيث أخرج بـ "بعد دخول هذه الحروف" ما خرج بقوله: هو المسند.

١٠- في بحث خبر لا التي لنفي الجنس

قال ابن الحاجب في تعريف خبر لا: «هو المسند بعد دخولها» (ابن الحاجب، ٢٠٠٨: ٤٣)

في هذا الموضع مثل ما مرّ، يردّ على المصنّف بأنّ هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه، لأنّه يصدق على "يضرب" في قولنا: "لا رجل يضرب أبوه" لأنّه مسند بعد دخول لا، مع أنّ المسند هو مجموع قوله: "يضرب أبوه" دون "يضرب" فقط. فأجاب الفاضل الهندي عن هذا السؤال بقوله: «"المسندُ" إلى إسم لا، فلا يرد "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه"» (الهندي، ١٣١٠: ٥٠) لأنّ المسند إلى إسم لا هو مجموع "يضرب أبوه" ولما ضعف هذا الجواب عند الجامي قام بردّه ونصرة ابن الحاجب للخروج من هذا الاعتراض، لأنّه يلزم من جواب الهندي، استدراك قول المصنّف: "بعد دخولها".

فلهذا ردّ الجامي على الهندي بقوله: «المسند إلى شئ آخر. . . والمراد بدخولها: ما عرفت في خبر "إنّ" فلا يرد نحو: "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه"» (الجامي،٢٠٠٩: ١ /٢١٩) ولم يقل: إلى "إسم لا" كما قاله الهندي.

فالجواب الصافي عن غبار المحظور هو جواب الشارح الجامي، وهو: أنّ هذا الاعتراض إنّما كان وارداً لو كان المراد من الدخول معناه الظاهري وليس كذلك، بل المراد من دخول "لا"، هو إيرادها لإيراد الأثر لفظاً ومعنىً، أما لفظاً فهو أن تجعل الإسم منصوباً والخبر مرفوعاً لفظاً أو تقديراً أو محلاً، وأما معنىً فهو أن تنفي الخبر عن الإسم؛ ولا شك أنّ هذا الأثر إنّما هو موجودٌ في مجموع "يضرب أبوه" لا في"يضرب" فقط، فلا يكون تعريف المصنّف صادقاً عليه، فيكون تعريفه مانعاً عن دخول الغير» (عزيز خيل، لاتا: ٢٨٠)

خاتمة البحث

لقد تتبع الباحثون في قسم المرفوعات في اعتراضات الهندي على ابن الحاجب، ولعّل من أهمّ النتائج التي خرج بها هذا البحث هي:

✓اعتراضات الواردة على ابن الحاجب من الهندي في عشرة مواضع، على ما رأينا، تسعة منها اعتراضات نحوية وواحدة منها غير نحوية وهي ما في ترتيب كلام ابن الحاجب على ما بيّنّاه في المسألة السابعة.

✓ثلاثة منها ليس اعتراضاً حقيقياً بل قام الهندي للجواب على الاعتراض الوارد على المتن ولكن لما كان في إجابته للاعتراض ضعفٌ ولزومُ استدراك قول ابن الحاجب، قام الجامي بالردّ عليه وهي: في بحث المبتدأ والخبر (المسألة الثالثة)؛ في بحث خبر إنّ وأخواتها (المسألة الثامنة)؛ في بحث خبر لا التي لنفي الجنس (المسألة التاسعة).

✓أجاب الجامي لسبعة اعتراضات الهندي ولم يجب لثلاثة منهم، بل وافق الهندي في اعتراضَين من هذه الثلاثة وشَرَحَ المتنَ مقتبساً من شرح الهندي وهذه الثلاثة: في بيان مذهب الفراء في التنازع (المسألة الرابعة): حيث وافق الهنديَّ وفسّر المتن بما فسّره؛ في بحث تعريف المبتدأ (المسألة السادسة): الجامي لا يسعى إلى الردّ على الهندي وبالعكس يقبل اعتراضه ويشرح المتن على منواله مقتبساً من قول الهندي؛ في ترتيب الكلام (المسألة السابعة) لم يتعرض الجامي إلى جوابه، مع إمكان الجواب لاعتراضه.

✓منهج الهندي في الاعتراض هو الاعتدال والاحترام لابن الحاجب والنحويين قبله، حيث استفاد من نحو: "وكان يكفيه أن يقول. . ؛ ولو قال. . . . . لكان أخصر وأظهر؛ فبالحريّ..." وهذه كلّها ألفاظ معتدلة في الاعتراض.

قائمة المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم

٢-ابن حاجب، عثمان، (١٣١١ق)، *شرح المقدمة الكافية*، باكستان: مشتاقية كتبخانه.

٣-ابن حاجب، عثمان، (٢٠٠٨)، *الكافية*، كراتشي/باكستان: مكتبة البشرى

٤-البازخيلوي، رشيد أحمد، (١٣٩٩)، *معارف الكافية وعوارف الجامي*، ايران: نشر جاودان.

٥-الباسولي، وسيْم گل، (١٤٠٩ق)، *سؤال باسولي*، باكستان: المكتبة الرشيدية.

٦-الجامي، عبدالرحمن، (٢٠٠٩)، *الفوائد الضيائية*، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧-الرفاعي، أسامة طه، (١٩٨٣)، *الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية*، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

٨-الزركلي، خيرالدين، (٢٠٠٢)، *الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين*، بيروت: دار العلم الملايين.

٩-عبد الرحمن، ابن محمود، (لاتا)، *حاشية عبد الرحمن*، پاكستان: مكتبة النهضة الحديث.
١٠-عبدالماجد، خالد عثمان، (٢٠١٥)، تحقيق ودراسة" حاشية الفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية"، كلية الآداب، قسم اللغة العربية في جامعة شاناكالي ١٨ مارس تركيا، بإشراف: رمضان دمير.
١١-عزيز خيل، محمد زاهد، (لا تا)، الأسرار الغامضة لحل نكات الكافية، باكستان: المكتبة الزاهدية.
١٢-مختار محمد، ابراهيم، (٢٠١٨)، *ابن الحاجب وجهوده في علمي النحو والصرف من خلال كتابيه "الكافية " و"الشافية"*، كلية العلوم التربوية قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية في جامعة الجزيرة، بإشراف: الأمين حسن الأمين مصطفى.
١٣-المشري، علي كاظم؛ وثائر عبدالكريم البديري، (٢٠١٣)، *مواقف الشارح الهندي واختياراته في شرحه على الكافية*، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، العدد ١/ ٢٠١٣ م، المجلد السادس عشر، صص ١١-٣٠.
١٤-الهندي، شهاب‌الدين، (١٣١٠ق)، شرح الهندي، باكستان: مكتبة مشتاقية.

List of sources and references

1- The Holy Qur'an
2- Ibn Hajib, Othman, (1311 BC), Sharh al-Muqaddimah al-Kafiya, Pakistan: Mushtaqiya Kutub Khanah.
3- Ibn Hajib, Othman, (2008), Al-Kafiya, Karachi/Pakistan: Al-Bishri Library
4- Al-Bazakhiliwi, Rashid Ahmad, (1399), Ma'arif al-Kafiya va A'warf al-Jami, Iran: Javadan Publishing.
5- Al-Basuli, Wasim Gul, (1409 BC), Question of Basuli, Pakistan: Al-Rashidiya Library.
6- Al-Jami, Abdul Rahman, (2009), Luminous Benefits, Beirut: Arab Heritage Revival House.
7- Al-Rifai, Osama Taha, (1983), Al-Jami and the investigation of his book Al-Fawa'id Al-Diya'iyah, Baghdad: Ministry of Endowments and Religious Affairs.
8- Al-Zirkli, Khair Al-Din, (2002), Al-A'lam: A Dictionary of Biographies of the Most Famous Arab, Arab, and Orientalist Men and Women, Beirut: Dar Al-Ilm Al-Mala'in.
9- Abd al-Rahman, Ibn Mahmoud, (Lata), Hashiyat Abd al-Rahman, Pakistan: Al-Nahda al-Hadith Library.
10- Abdel Majid, Khaled Othman, (2015), investigation and study of "A footnote to the causal benefits in supporting the luminous benefits", Faculty of Arts, Department of Arabic Language at Çanakkale University, March 18, Turkey, under the supervision of: Ramadan Demir.

11- Aziz Khil, Muhammad Zahid, (La Ta), the mysterious secrets of solving the jokes of Al-Kafiya, Pakistan: Zahidiya Library.

12- Mukhtar Muhammad, Ibrahim, (2018), Ibn al-Hajib and his efforts in teaching grammar and morphology through his books "Al-Kafiyya" and "Al-Shafiyya," College of Educational Sciences, Department of Arabic Language and Islamic Studies at the University of Gezira, under the supervision of: Al-Amin Hassan Al-Amin Mustafa.

13- Al-Mishri, Ali Kazem; Thaer Abdul Karim Al-Badiri, (2013), The positions of the Indian commentator and his choices in his explanation of Al-Kafiyya, Al-Qadisiyah Journal for the Human Sciences, Issue 1/2013 AD, Volume Sixteen, pp. 11-30.

14- Al-Hindi, Shihab al-Din, (1310 BC), Sharh al-Hindi, Pakistan: Mushtaqiya Library.